



نحو توحيد قطاع الأمن في ليبيا: نهج تدريجي

بقلم مصباح العباني ومريم السعودي | سبتمبر 2025

يواجه قطاع الأمن في ليبيا العديد من التحديات، إذ ما زال يعاني من انقسامات عميقة، مع وجود مؤسسات متداخلة ومنقسمة بين المنطقتين الشرقية والغربية من البلاد. لقد أضعفت الانقسامات السياسية والتنافس على عوائد موارد الدولة، إلى جانب المظالم التاريخية والتفكك المجتمعي، جهود الإصلاح. وفي الوقت نفسه، مكّن الفراغ المؤسسي الجماعات المسلحة من تعزيز وترسيخ سيطرتها، مستخدمة في كثير من الأحيان موارد الدولة لتحقيق مكاسب سياسية أو إجرامية. وتؤكد الاشتباكات الأخيرة بين الجماعات المسلحة المتنافسة في طرابلس ومحيطها، إضافة إلى اكتشاف عشرات الجثث في مراكز احتجاز تديرها الميليشيات، التكلفة البشرية المتزايدة لهذا الخلل. كما أن وجود مقاتلين أجانب وقوات متحالفة مع جهات سياسية داخلية غير راغبة في التخلي عن السلطة يزيد المشهد تعقيداً، ويطيل أمد عدم الاستقرار، ويعرقل الجهود الوطنية الرامية إلى استعادة السيطرة الكاملة.

رغم هذه التحديات، توجد فرصة لبدء مسار جديد. فعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بقطاع الأمن، يُمكن لاتباع نهج تدريجي وشامل - يركز على الواقع الراهن - أن يضع البلاد على مسار يُعيد الاستقرار تدريجيًا، ويُعيد بناء المؤسسات الوطنية، تدريجيًا، ويُعيد بناء المؤسسات الوطنية، ويمهّد الطريق لانتخابات تتمتع بشرعية واسعة. وعلى النقيض من ذلك، فإن استمرار الوضع القائم سيؤدي إلى ترسيخ نفوذ الجماعات المسلحة، وتمكين الإفلات من العقاب، وتقويض ثقة المواطنين، وجعل الإصلاحات المستقبلية أكثر صعوبة.

إن المسار العملي للمضي قدماً نحو توحيد قطاع الأمن يجب أن يتعامل مع بعدين متميزين لكن مترابطين: الأول هو حالة التفكك داخل غرب ليبيا التي تعكس ديناميكيات تاريخية واجتماعية واقتصادية فريدة، الأمر الذي يتطلب نهجاً إقليمياً مصمماً خصيصاً للمصالحة ونزع السلاح وإعادة الإدماج؛ والثاني هو الانقسام السياسي والمؤسسي بين الشرق والغرب، وخاصة ترسيخ السلطة في الشرق مقابل المشهد الشبه مفكك في الغرب، وهو ما يستدعي تجديد الميثاق أو العقد الاجتماعي الوطني الليبي.

في ضوء ذلك، تحدد هذه الورقة خارطة طريق تدريجية لإعادة بناء الثقة وتهيئة الظروف اللازمة لتوحيد وإعادة هيكلة قطاع الأمن الليبي المنقسم. وبالاستناد إلى عمل مؤسسة دعم الانتقال المتكامل الأوسع حول الاتفاقيات الجزئية، ومنشورها حول الاتفاقيات التدريجية في ليبيا، والرؤى المستخلصة من ندوة استضافتها مؤسسة دعم الانتقال المتكامل حول توحيد قطاع الأمن في ليبيا، تعطي خارطة الطريق المقترحة الأولوية لخطوات واقعية لبناء الثقة وتعزيز التنسيق والشفافية والمساءلة المشتركة. وقد صُممت هذه الخارطة لتكمل المبادرات السياسية الجارية، بما في ذلك خارطة الطريق السياسية الجديدة التي طرحتها الأمم المتحدة بشأن ليبيا.

فرص الإصلاح وإمكانات التحول الإيجابي

يُعد توحيد قطاع الأمن المنقسم قضية محورية لاستعادة سيادة القانون، ودعم العملية السياسية، وإنهاء الإفلات من العقاب. فالانقسام الراهن يغذي الفساد، ويُضعف المؤسسات، ويخلق بيئة خصبة للجماعات المسلحة غير الشرعية والشبكات الإجرامية. ويمكن لاستراتيجية تدريجية لبناء الثقة أن تُسهّم في استعادة الثقة بين المؤسسات الأمنية الهشة، والحد من التوظيف السياسي لها، والحد من التدخلات الأجنبية. كما يُمكنها أن تمهّد الطريق نحو انتخابات مستقبلية، ومصالحة وطنية، مما سيؤدي إلى توسيع نطاق شرعية الدولة.

أوجدت التطورات الأخيرة الحاجة والفرصة معاً للمضي في إجراءات بناء الثقة. فبعد كارثة درنة، أتاح تحسن التماسك الاجتماعي بين الشرق والغرب نافذة نادرة لتشجيع التعاون بين الفاعلين الأمنيين. وفي الوقت ذاته، أبرزت الضغوط المالية وتنامي الفساد - كما أوضحت بيانات مصرف ليبيا المركزي¹ ومصادر أخرى²، الحاجة إلى إنفاق أمني أكثر تنسيقاً وخضوعاً للمساءلة.

¹ تقرير مصرف ليبيا المركزي حول الإيرادات والنفقات لشهري يناير وفبراير 2025. <https://cbl.gov.ly/micifaf/2025/02/بيان-الإيراد-والانفاق-لشهر-فبراير-2025-1.pdf>

² أكد مشروع تتبع الجريمة المنظمة والفساد (OCCRP) أن مصرف ليبيا المركزي في طرابلس فشل في توضيح مصير ما يصل إلى 4.8 مليار دولار من الأوراق النقدية الجديدة المطبوعة من قبل الشركة البريطانية "دي لا رو" (De La Rue)، وذلك استناداً إلى تقرير تدقيق مسرّب أجرته شركة "ديلويت" في يناير 2023.

<https://www.occrp.org/en/news/report-libyan-central-bank-failed-to-account-for-billions-of-new-bills>

كما يعزز عدم الاستقرار الإقليمي، بما في ذلك احتمالات امتداد تداعيات الأوضاع من السودان المجاور ومنطقة الساحل وعودة الجماعات المتطرفة، من إلحاح التعاون. كذلك يضيف الضغط الدولي عبر العقوبات والمتابعة المحلية والدولية، دافعاً إضافياً للانخراط، خاصة بالتوازي مع خطط الأمم المتحدة لإعادة إطلاق العملية السياسية.

ومن منظور تدريجي، يُمكن لتكيز الجهود على المخاوف والقضايا الأمنية المشتركة، مثل مراقبة الحدود، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والهجرة غير النظامية، أن يُشكل نقطة انطلاق فعّالة للتعاون بين المؤسسات المتنافسة. فهذه القضايا تتجاوز الانقسامات السياسية والفصائلية، وتتيح فرصاً محورية للعمل المشترك الذي قد يُعزز السيادة الوطنية والسلامة العامة. كما يُمكن أن يُساعد التصدي لهذه التهديدات في تقليل الاعتماد على الأطراف الأجنبية، من خلال بناء القدرات الداخلية وتعزيز الشرعية. وبالتزامن مع نهج أكثر توحيداً من الشركاء الدوليين - مُرتكز على عملية الإصلاح المرورية - يُمكن تعزيز الزخم وتقليص الحوافز المعرّقة.

خارطة طريق مرحلية لبناء الثقة والتوحيد المستقبلي لقطاع الأمن

تُحدد هذه الورقة خارطة طريق من أربع مراحل لتوحيد وإعادة هيكلة قطاع الأمن. ولا تهدف كل مرحلة إلى أن تكون مخططاً ثابتاً، بل إطاراً مرناً يراعي خصوصيات الواقع الليبي المُجزأ ويبنى على نقاط الانطلاق للتعاون. وسيطلب كل هذا تسهيلات احتراافية من طرف ثالث، ربما من خلال فريق صغير مُصمم خصيصاً من خبراء محليين ودوليين موثوقين.

المرحلة الأولى: بناء الثقة من خلال التعاون المحلي

ينبغي أن تركز المرحلة الأولى على إجراءات بناء الثقة التي تستهدف الحد من الخوف وانعدام الثقة المتجذرين، بدلاً من الانطلاق مباشرةً نحو إعادة هيكلة المؤسسات. ويمكن أن يتيح الحوار المغلق رفيع المستوى لممثلي المجالس المحلية، وأجهزة الشرطة، والمجتمع المدني من مناطق مختلفة فرصة الاجتماع في أماكن غير رسمية. ومن خلال البدء بإجراءات تعاونية بشأن قضايا تتجاوز الانقسامات السياسية والفصائلية، مثل الاستجابة المنسقة للكوارث أو السلامة العامة الأساسية، يمكن للجهات الفاعلة المتنافسة الانخراط في تعاون محدود المخاطر يُظهر منافع متبادلة. ومن المهم أن تستند هذه الخطوات الأولية إلى الخبرات العملية المكتسبة، مثل الدروس المستفادة من اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، مع دعم جهود رسم إطار تدريجي للجهات الفاعلة والهياكل الأمنية المنقسمة في ليبيا.

قد تشمل المعالم الإرشادية في هذه المرحلة ما يلي:

- تبادل حوارات مغلقة رفيعة المستوى بين المجالس المحلية، وأجهزة الشرطة، والمجتمع المدني.
- رسم إطار تدريجي للجهات الأمنية الفاعلة.
- مبادرات مجتمعية مشتركة (مثل الإغاثة من الكوارث ومشاريع السلامة العامة) عبر خطوط التنافس.
- خفض التوترات المحلية وزيادة وتيرة التواصل بين الأطراف الفاعلة في المناطق المتنازع عليها.

المرحلة الثانية: التعاون الفني والمساءلة المحلية

بمجرد إنشاء قنوات التواصل، يُمكن البدء بالتعاون في مجالات فنية أكثر تنظيمًا. وقد يشمل ذلك دوريات مشتركة محدودة في المناطق التي تنشط فيها الجماعات المتنافسة بشكل متقارب، أو آليات تنسيق تجريبية لتجنب الاشتباكات. كما يُمكن أن تُسهّم التبادلات غير الرسمية بين الضباط - على سبيل المثال، من خلال ورش عمل تدريبية أو حوارات إجرائية - في تعزيز الفهم المشترك للمعايير المهنية. وفي الوقت نفسه، يمكن إنشاء هيئات رقابة محلية تضم المجتمع المدني، والجهات القضائية، وقادة المجتمع المحلي، لمراقبة السلوك والإبلاغ عن الانتهاكات وتعزيز الشفافية. كما أن إدخال قدر من الشفافية المالية، مثل التقارير المشتركة عن الرواتب والميزانيات، من شأنه أيضًا أن يُعزز المساءلة ويبني ثقة المواطنين.

قد تشمل المعالم الإرشادية في هذه المرحلة ما يلي:

- دوريات مشتركة محدودة أو آليات لفض النزاع تُجرَّب في المدن عالية المخاطر.
- ورش عمل تدريبية وتبادلات مهنية منظمة بين المؤسسات المتنافسة.
- إنشاء هيئات رقابية محلية لرصد السلوك، والتحقق في الانتهاكات، وتعزيز الشفافية.
- اتخاذ خطوات أولية نحو الشفافية المالية، بما في ذلك نشر بيانات مالية أساسية.

المرحلة الثالثة: توسيع نطاق التنسيق ليشمل المستوى الوطني

مع بدء ظهور نتائج التعاون المحلي، يمكن إنشاء منصة تنسيق مركزية (مثلًا، مجلس أعلى للأمن القومي) تجمع كبار ممثلي الوزارات، والمؤسسات الأمنية، والهيئات التشريعية والقضائية. ولن يكون الهدف من ذلك التوحيد الفوري، بل تيسير الحوار الاستراتيجي وتنسيق الأزمات بين المؤسسات الليبية المجزأة. ويمكن أن يساهم اختيار موقع محايد سياسياً في ضمان المشاركة من الشرق والغرب على حد سواء. وقد تبدو التدابير الأولية - مثل تطوير سجلات مشتركة للكوادر للحد من التلاعب بالرواتب، واعتماد معايير موحدة للتوظيف لتحسين الكفاءة المهنية، ووضع أطر موحدة للميزانية لزيادة الشفافية - تدابير تقنية، لكنها يمكن أن تشكل أدوات فعّالة لبناء الثقة وفتح الباب أمام إصلاحات مؤسسية أكثر جوهرية.

قد تشمل المعالم الإرشادية في هذه المرحلة ما يلي:

- إنشاء منصة تنسيق وطنية بمشاركة الشرق والغرب لإدارة الأزمات ومتابعة الإصلاحات.
- تطوير قاعدة بيانات مشتركة للموظفين للحد من ازدواجية الرواتب والتلاعب بها.
- اعتماد معايير توظيف وأطر عمل مشتركة لتخطيط الميزانية في جميع المؤسسات لتعزيز الكفاءة والشفافية.
- تعزيز الحوار على المستوى الوطني حول السياسات الأمنية والرقابة

المرحلة الرابعة: ترسيخ الإصلاح في الهياكل القانونية والسياسية

تمثل هذه المرحلة ذروة خارطة الطريق، حيث تُرسَّخ الإصلاح داخل الأطر الدستورية والقانونية الليبية. ويمكن التعاون مع لجنة تشريعية مشتركة تُكلِّف بتوضيح المهام والمسؤوليات المؤسسية، ورسم هيكل اداري متماسك وموحد، ووضع أحكام واضحة للمساءلة. وسيكون من الضروري أيضًا إجراء حوار مواز مع الجهات الفاعلة الدولية بشأن الانسحاب التدريجي للقوات الأجنبية والمرتزقة، بدءًا بالعناصر غير القتالية، بما يعزز سيادة الليبية.

والأهم من ذلك، ينبغي ربط هذه المرحلة بالعملية السياسية الأوسع في ليبيا، بما في ذلك الحوار المهيكّل والمسار الدستوري والتحضيرات المتوقعة للانتخابات المقبلة، لضمان مساهمة إصلاح قطاع الأمن بشكل مباشر في تعزيز شرعية الدولة. كما ستكون حملات التوعية العامة، وشرح الأطر القانونية الجديدة، وتوضيح حقوق المواطنين، وتعزيز الشفافية، ضرورية لبناء الدعم، خاصة بين الفئات التي طالها التهميش تاريخياً من قبل الجهات الفاعلة الأمنية.

قد تشمل المعالم الإرشادية في هذه المرحلة ما يلي:

- صياغة تشريعات تحدد بوضوح تسلسل القيادة وأحكام المساءلة.
- مناقشات مرحلية حول انسحاب القوات الأجنبية والمترتبة.
- دمج إصلاح قطاع الأمن في حوار سياسي الأوسع، بما في ذلك العمليات الدستورية والانتخابية.
- حملات توعية عامة لشرح الأطر القانونية الجديدة وحقوق المواطنين.

معاً، ترسم هذه المراحل الأربع مساراً من التعاون المحلي المبدئي وصولاً إلى إصلاح وطني راسخ. وينصبّ التركيز بدرجة أقل على التوحيد الفوري، وبدرجة أكبر على بناء الشرعية من خلال تحسينات ملموسة في الأمن والشفافية والمساءلة. ومن خلال تحويل الخطوات الصغيرة إلى مكاسب تراكمية، تسعى خارطة الطريق إلى تعزيز سيادة الليبية، وإعادة بناء ثقة الجمهور، وتهييد الطريق لمؤسسات أمنية أكثر شمولاً وتكاملاً في المستقبل.

المخاطر والتحديات المتوقعة

من المرجح أن يواجه مسار توحيد قطاع الأمن في ليبيا حزمة من المخاطر والتحديات المترابطة، التي تعود إلى إرث الصراع والانقسام السياسي المستمر، إضافة إلى مزيج من الديناميكيات المحلية والوطنية والدولية. ولذلك فإن توقّع هذه العقبات وسبل التعامل معها سيكون أمراً محورياً لضمان استدامة التقدم.

- **النفوذ المتجدد للجماعات المسلحة:** ما تزال الجماعات المسلحة تفرض سيطرة كبيرة على مؤسسات أمنية رئيسية، وغالباً مع مستويات ضعيفة من المسائلة والمحاسبة. ورغم أن المواجهة المباشرة غير مرجحة النجاح، فإن الجهود التدريجية التي تبني الثقة، وتعزز المعايير المهنية، وتوفر سبلاً للإدماج يمكن أن تساعد في تغيير الحوافز والضمانات بمرور الوقت.
- **تداخل الشبكات الإجرامية والسياسية:** يُشكل التداخل بين السلطة السياسية والنشاط الإجرامي المنظم عائقاً هيكلياً أمام الإصلاح. ولكن يمكن أن يساعد تعزيز الرقابة، ودعم آليات الإنذار المبكر، والتعاون في مواجهة التهديدات العابرة للحدود في تقليص المجال الذي تعمل فيه هذه الشبكات.
- **المقاومة المحلية للتغيير والتفكك المجتمعي:** في بعض المناطق، قد يُنظر إلى الإصلاح على أنه تهديد للنفوذ أو الهوية المحلية. ولكن يمكن لاستراتيجيات المشاركة المصممة خصيصاً والتي تراعي الديناميكيات الإقليمية، إلى جانب الجهود المبذولة لضمان التمثيل الواسع والشفافية، أن تساعد في التخفيف من هذه المخاوف.

- **التدخلات الخارجية وديناميكيات الصراع بالوكالة:** ما تزال القوى الخارجية تحتفظ بمصالح سياسية وعسكرية راسخة في ليبيا. ورغم صعوبة تحييدها بالكامل، يمكن للجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق إجماع دولي واسع وتعزيز السيادة الليبية أن تقلل من تأثير الأجنحة المتنافسة.
- **التفتت والتداخل القانوني والمؤسسي:** إن غياب وضوح الصلاحيات وتداخل المسؤوليات داخل المؤسسات الأمنية يقوض التماسك. ولكن يمكن للتوضيح القانوني، والإصلاحات المنسقة، وآليات الرقابة الانتقالية أن تُسهم في جعل الأدوار أكثر انسيابية وتحسين المساءلة.
- **الضبابية المالية والفساد:** يُؤدي الإنفاق خارج الميزانية، والتلاعب بالرواتب، وغياب الشفافية المالية، إلى تآكل مصداقية المؤسسات. ولكن قد يُسهم إدخال أدوات الرقابة والتدقيق المالي التدريجي، حيثما أمكن، في بناء ثقة المواطنين والانضباط المالي بشكل تدريجي.
- **انعدام الثقة والخوف من التهميش:** لقد وُلدت سنوات الصراع والتشظي شكوكًا عميقة بين الجهات الأمنية. ولكن يمكن لجهود التعاون المتسلسلة بعناية، منخفضة المخاطر، خاصة على المستوى المحلي، أن تُسهم في إبراز فوائد التنسيق والحد من المخاطر المتصورة للمشاركة.
- **محاولات التقويض والتقلبات السياسية:** قد تؤدي الفترات الانتقالية إلى إثارة العنف من جانب الأطراف التي تسعى إلى تعطيل أو استغلال عمليات الإصلاح. ولكن يمكن للدبلوماسية الوقائية، والحوار الشامل، وإنشاء آليات الحماية أن تُساعد في الحد من تأثير هذه الأطراف المعرّقة.
- **ضعف القدرات المؤسسية:** حتى عند إقرار الإصلاحات، قد تفتقر المؤسسات إلى القدرة أو الشرعية اللازمة لتنفيذها. إن الدعم الفني المُوجّه، والرصد المشترك، وتعزيز معايير سيادة القانون، كلها عوامل تُسهم في تهيئة الظروف اللازمة لتحسين التدريجي.

يُعزز كلٌّ من هذه التحديات أهمية اتباع نهج مرن، متجذر محليًا، وقابل للتكيف في الإصلاح؛ نهج يقرّ بالواقع السياسي ويسعى إلى تغييره تدريجيًا من خلال التعاون العملي وبناء الثقة.

الخاتمة: من بناء الثقة إلى التوحيد التدريجي

لا تفترض هذه الورقة توحيد المؤسسات الأمنية الليبية بشكل فوري، بل تقترح مسارًا مُتسلسلاً نحو بناء الثقة والتنسيق المؤسسي والاندماج التدريجي. ومن خلال نهج تدريجي، تسعى هذه الجهود إلى تحويل الحوافز، والحد من الانقسامات والتفكك، وتعزيز الحوكمة الشرعية بما قد يساهم في دعم خارطة الطريق السياسية للأمم المتحدة بشأن ليبيا.

وبالابتعاد عن النماذج النظرية لبناء السلام، يُقرّ النهج المُقترح باستمرار التنافس والمصالح الراسخة والتعقيدات الجيوسياسية. ومن ثم فهو يُوازن بين الضمانات والحوافز ووضع حواجز ثابتة، ويُرسّخ الإصلاح في إطار موثوق، ويجعل من ثقة المجتمع ركيزة أساسية لتحقيق تقدّم مستدام.

وفي نهاية المطاف، تُؤكد الورقة على أن الإصلاحات السياسية والأمنية ينبغي أن تُعزّز بعضها بعضًا؛ وبدون إصلاح أمني موثوق، ستفتقر الاتفاقات السياسية والانتخابات المُستقبلية إلى الاستدامة؛ وبدون عملية سياسية فعّالة، ستبقى المؤسسات الأمنية مُجرّاة ومُسيّسة.

شكر وتقدير: أعدّ هذا الإصدار كلُّ من مصباح العباني ومريم السعودي، اللذان يعبران عن بالغ امتنانهما لأعضاء منتدى الخبرات الليبية للسلام والتنمية (LEFPD)، وكذلك لمارك فريمان وسيث كابلان من مؤسسة دعم الانتقال المتكامل (IFIT) على ملاحظاتهم البناءة ومساهماتهم الثرية. كما يتوجّه المؤلفان بالشكر إلى الضيوف والمتحدثين الرئيسيين في الندوة الافتراضية التي نظمتها مؤسسة دعم الانتقال المتكامل (IFIT) حول خارطة طريق تدريجية نحو توحيد قطاع الأمن في ليبيا: السيدة ربيعة بوراس، والدكتور عارف النايف، والسيد فوزي عبدالعالي.



منتدى الخبرات الليبية للسلام والتنمية (LEFPD) هو منصة متعددة التخصصات تضم خبراء لبيين بارزين يسعون للمساهمة في رسم مستقبل البلاد. يعمل المنتدى على أساس غير حزبي وشامل، بهدف الإسهام في بناء ليبيا مستقرة ومزدهرة وعادلة من خلال تعزيز الحوار، ودعم اللامركزية، وترسيخ التنمية المستدامة. ويستند عمل المنتدى إلى التزام عميق بتمكين الحكم المحلي، والتقليل من النزاعات، ودعم وإيصال أصوات الليبيين في رسم مسارهم الخاص نحو المستقبل.

مؤسسة دعم الانتقال المتكامل (IFIT) هي مؤسسة دولية مستقلة غير حكومية تقدم تحليلات شاملة ودعمًا تقنيًا للجهات الفاعلة الوطنية المشاركة في عمليات الحوار والانتقال. ويتمثل العمل الأساسي للمؤسسة في تقديم الخبرة والموارد كمرجع متخصص في السياسات المتكاملة الداعمة للجهود المحلية. وقد دعمت المؤسسة الحوارات والعمليات الانتقالية في عدد من الدول، من بينها دول مثل أفغانستان، كولومبيا، السلفادور، غامبيا، ليبيا، المكسيك، نيجيريا، سريلانكا، السودان، سوريا، تونس، أوكرانيا، أوزبكستان، فنزويلا، وزيمبابوي.

© 2025 Institute for Integrated Transitions

Recinte Modernista de Sant Pau
Pabellón Sant Leopold
Carrer de Sant Antoni Maria Claret, Num. 167
08025 Barcelona, Spain

www.ifit-transitions.org
info@ifit-transitions.org



امسح لمزيد من المعلومات